مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٨٤

الخميس ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيدة نورمان – شالي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ووديفيلد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطة السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فرونيتسكا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) (٤) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان خلال الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر.

وبصفتي رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، قمت بزيارة الخرطوم ودارفور في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً لاختصاصات اللجنة المتفق عليها. ورافقني العديد من أعضاء اللجنة خلال هذه الزيارة. وكانت هذه هي الزيارة الرابعة لرئيسة اللجنة للسودان، حيث جرت الزيارة الأولى في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والثانية في أيار/مايو ٢٠١٧ والثالثة في نيسان/أبريل من العام الماضي.

وكان الغرض من الزيارة هو الحصول على معلومات مباشرة محدثة عن حالة تنفيذ التدابير المفروضة في القرارين ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٩٤٥ (٢٠١٠) على النحو المستكمل في القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢). والتقى الوفد بمسؤولين سودانيين في كل من الخرطوم ودارفور وكيانات الأمم المتحدة والمشردين داخليا والمجتمع المدني ومجموعات الشباب.

وأود أن أشدد على أن نظام جزاءات الأمم المتحدة لا يزال يتم الخلط إلى حد كبير بينه وبين التدابير الثنائية الأخرى السابقة والحالية على حد سواء، وكثيرا ما يشار إليه باعتباره عقبة رئيسية أمام تنمية دارفور وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. ويظهر هذا الفهم الخاطئ مرارًا وتكرارًا، لا سيما خلال محادثاتي مع ممثلي المجتمع المدني ولكن أيضًا مع ممثلي بعض المؤسسات السودانية. وبذلت خلال زيارتي كل جهد ممكن لشرح نطاق وغرض التدابير المحددة الأهداف التي فرضتها الأمم المتحدة في سياق السودان، وكذلك الفرق بين جزاءات الأمم المتحدة والتدابير الثنائية.

لقد تحسنت الحالة بلا شك في دارفور منذ زيارتي العام الماضي، وفي السياق الأوسع، منذ فرض نظام الجزاءات. وجرى تطبيع الحالة الأمنية إلى حد كبير، باستثناء وجود جماعات المتمردين في مناطق محدودة من جبل مرة. وفي الوقت نفسه، ربما تتجسد الصلات الواضحة بين التنمية وسبل العيش والأمن والعدالة والعودة في الحالة الراهنة في دارفور. ولا تزال هناك تحديات كثيرة فيما يخص الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، ولم تتم بعد معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال تهيئة الظروف للنازحين الدارفوريين للعودة إلى ديارهم.

وفيما يتعلق بعملية السلام، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية للغاية. كما أن هناك توقعًا واضحًا من جانب المجتمع المدني في دارفور وممثلي المشردين داخلياً بأنه سيتم إشراكهم في محادثات السلام الجارية. وبينما يظل الأمل قائما، فإننا كلجنة

ومجلس بحاجة إلى بذل قصارى جهدنا للمساعدة في تعزيز هذا الأمل والبناء عليه.

لذلك، أشجع اللجنة والمجلس على استكشاف مختلف الخيارات بشأن كيفية دعم أداة الجزاءات واعترافها بالإنجازات التي حققتها حتى الآن السلطات السودانية والشعب السوداني. وأوصيت أيضاً بأن تواصل اللجنة تعاونها مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. أخيرا، أوصيت بأن تشارك اللجنة والأمانة العامة في أنشطة توعية لشرح نظام الجزاءات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها. كما نعرب كذلك عن شكرنا وتقديرنا لقيادة السفيرة فرونيتسكا لجنة ١٥٩١ على مدى العامين الماضيين، وللعمل الشاق الذي اضطلع به فريقها في الوفاء بولايتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد صديق (السودان): أرجو أن أتقدم بالتهنئة لكم، السيدة الرئيسة، على ترؤسكم مجلس لهذا الشهر. كما أرجو أن أتقدم بالشكر للسيدة يوانا فرونيتسكا، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على هذا التقرير المعروض أمام مجلس الأمن، الذي يغطي الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

بداية، أرجو أن أؤكد لكم التزام حكومة السودان بالتعاون مع كل أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة التي تعمل في السودان، ذلك التعاون الذي ظل مبذولا خلال الفترة الماضية مع فريق الخبراء ولجنة الجزاءات التي استمعنا لتقريرها للتو، والذي يغطي فترة ٩٠ يوما.

وأرجو هنا أن أنقل لكم ارتياح حكومة بلدي وترحيبها بنتائج الزيارة التي قامت بها السيدة رئيسة لجنة الجزاءات إلى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والتي نرجو أن تكون قد أتاحت لها الفرصة ولأعضاء لجنة الجزاءات للوقوف على طبيعة الأوضاع على الأرض بما يمكنهم من الوصول إلى قرارات ومواقف سليمة مبنية على حقائق موثقة تمكن مجلس الأمن من اتخاذ القرار الصائب بالبدء في رفع هذه العقوبات التي لم تعد مناسبة للأحوال في دارفور.

ظللنا نردد في كل بياناتنا ولقاءاتنا مع أعضاء مجلس الأمن أن الأوضاع التي كانت سائدة في العام ٢٠٠٥ وقت اتخاذ قرار العقوبات بشأن دارفور ١٥٩١ (٢٠٠٥)، أي قبل ما يزيد على ١٤ عاما قد اختلفت تماما الآن. بل إن السودان الذي كان في ذلك الوقت لم يعد هو سودان اليوم. فإذا كانت الجزاءات فرضت في العام ٢٠٠٥، فإن التقارير المتواترة كلها شهدت على عدم الحاجة إلى نظام الجزاءات هذا. فقد أعلنت حكومة بلدي عن وقف دائم لإطلاق النار في كل البلد وبدأت مفاوضات سلام مع كل المجموعات التي حملت السلاح وننتظر أن تنطلق مفاوضات جوبا اليوم، على أمل كبير في الوصول إلى اتفاق شامل ينهي النزاعات في كل السودان ويؤسس لحقبة السلام والاستقرار التي يستحقها شعبنا الأبي.

ختاما، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٥٥ (٢٠١٩)، الذي جدد ولاية فريق الخبراء لمدة عام إضافي تنتهي في شباط/فبراير ٢٠٢٠، وقد تضمن هذا القرار نية المجلس مراجعة نظام الجزاءات على دارفور، كما جاء في الفقرة العاملة الرابعة التي نصت على

(تكلم بالإنكليزية)

”يعرب كذلك عن اعتزامه وضع نقاط مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيدا وقابلة للقياس يمكن أن يتخذها مجلس الأمن موجِّها يسترشد به في استعراض التدابير المفروضة على حكومة السودان على النحو المبيّن في الفقرة ١“.

(تكلم بالعربية)

ويرجو وفد بلدي، بناء على ما تقدم، أن يبدأ المجلس بصورة عاجلة مراجعة نظام الجزاءات وإنهاءه خلال الفترة القادمة، لتتمكن حكومة بلدي من القيام بواجبها كاملا ولتطبيع الأوضاع في دارفور والمساهمة في تهيئة أجواء مواتية للتنمية والإعمار. فكما تعلمون يؤثر نظام الجزاءات على قدرة الحكومة وأجهزتها على إحكام سيطرتها الأمنية على كل المناطق في دارفور. ولا تخفى عليكم الحاجة الماسة إلى تمكين الأجهزة الأمنية في السودان لمواجهة التحديات التي تحيط بالسودان، خاصة قضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب السلاح والجريمة العابرة للحدود، التي تنتشر في هذه المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.